

بسم الله الرحمن الرحيم  
الطبعيات

وهي مرتبة على فصول الفصل الاول في تقسيم العلوم  
سائل المسئلة الاولى في تقسيمها قال الشيخ المحقق  
استكمال النفس الاثنا عشر تصور الاصور والاصديو الحقائق الطبيعية  
والعليه على قدر الطاقه الاثنا عشر التفسير فالروح له عشر  
كالات الاثنا عشر على طاقه اقسام الكالات النفسانية والكالات البدنية  
والكالات الخارجية والحكمة من جهة الكالات النفسانية ثم يقول النفس  
لها قوتان عالمة وعاملة اما القوه العالمة فمنها لا جهل يصح من الحس  
ادراك الاشياء على الوجه الصواب واما القوه العاملة فهي التي لا جهل  
يصح من النفس الاثنا عشر تبيين المبدأ على الوجه الاكمل الاصوب والقوه  
العالمة اشرف من القوه العاملة لان القوه العالمة سبق انادها ابد الاباد  
واما القوه العاملة فتقطع اثرها عند خراب المبدأ ثم يقول القوه  
العالمة كالماء في امر ان تصور الماهيات تصور انما كالماء ان  
تصدق بالاشياء تصدقاً مطابفاً لا لأمور واما القوه العاملة كالماء  
في ان تدبر لبدل على الوجه الاصوب الاصل وذلك بان يتابعه في  
الاختراط والضيابط ويقع على الوسط الذي هو العدل فاخرقت هذه  
المقدمة يقول من الناس من جعل الحكمة لا شك استكمال النفس الاثنا عشر  
في قوتها النظرية وذلك الاستكمال بمثابة خروج من القوه الالف  
في الادراكات النظرية والاصديقيه بحسب الطاقه المشرفة وسبق  
من جعلها استكمال القوه النظرية والاصديقيه في الادراكات المذكوره واستكمال  
القوه العلية بالاشياء النظرية والاصديقيه في الادراكات المذكوره  
بين نظري الاصول والنظريه والاصديقيه في الادراكات المذكوره

احتما

ان

بالقول الاول وهو انه جعل الحكمة استكمال الكالات النفسانية في القوه النظرية فقط  
وذلك لانه متبر الحكمة باستكمال النفس الاثنا عشر بالقصورات والاصديقه  
سوا كانت هذه المعارف في الاشياء النظرية او في الاشياء العلية فالخالص  
ان الحكمة عنده مفعلة بالكتاب هذه الادراكات فاما كتاب الملك العلاء  
على الاضمار الفاضله فاجعلها جزء من شئ الحكمة المسئلة الثانية  
في تقسيم الحكمة الى النظرية والعليه قال الشيخ الحكمة المطلقة بالاصور  
النظرية التي ليس لها فعلها وليس لها ان فعلها فهي حكمة نظرية والحكمة المطلقة  
بالاصور العلية التي ليس لها فعلها وهي حكمة علييه التفسير فالروح له عشر  
العلم اما ان يكون علم بالاصور لقدرة تامة تثير به وجوده او يكون علم بالاصور  
لقدرة تامة تثير به وجوده والا اوله الحكمة النظرية وشالها علم بالاصور العالم  
يحدث وان العالم له صالح وان الصانع قد تم قادر عالم والاشياء كونه والنفس  
باقية والاشياء هو الحكمة العلية وشالها العلم بالاصور كذا كتب الملك العلاء  
الفاضله النفسانية وانه الملك العلاء النفسانية وكيف كان اذ المراد  
والمصير اصعب فكل واحد من هذين الغرضين علم الا ان الاول علم بشيء لا تثير لنا  
الشيء فيه بل المقصود من معرفتها تفكير المعرفة فقط وان في علم بشيء يكون  
العلم من حيث العلم بل ادخاله في الوجود وان منه من الوجود والا وهو  
لحكمة النظرية التي في ملكه العلية مع ان كلا واحد منها في الحقيقة علم واعلم  
ان الحكمة النظرية اشرف من الحكمة العلية لان كل ما علم لعل كان العلم فيه وسيلة  
والعلم مقصودا والوسيلة في كل شئ اخر من المقصود فالعلم بالاصور كونه  
ادون منزله من ذلك الاعمال ولا شك ان الاعمال ادون منزله من المعارف  
الا ليسه والملا ما القدسية وذلك يدل على ان الحكمة العلية ادون منزله من  
الحكمة النظرية كغيره وايضا في القوه النظرية اشرف من استكمال  
القوه العلية بالحكمة النظرية والاصديقيه في الادراكات المذكوره في حقها

العلم

بقائه الدال على امتناع ذلك الاحتال وانما اشتغل بالفرق بين الصورتين  
 فقال المكون غاية للتحرك المستقيم والدليل على ان الامر كذلك ان الحركة  
 المستقيمة ضرب عن معان غير طبيعي وطلب لها طبيعي فاذا انتهت شدة  
 لا الحصول في ذلك المكان الطبيعي استحال ان يمتد عنه بالطبع واما كان  
 ذلك المكان غير طبيعي لم يكون ممتد بها منه وبتغير ملازم مع ان فرضناه حكما  
 طبيعيا مطلوب بالذات ملازما بهذا خلفه واذا ثبت انه لا يتحرك عنه بالطبع  
 وحين ان يتحرك فيه واذا كان كذلك وجب ان يكون ذلك المكون غاية  
 لذلك للتحرك المستقيم واذا كان الامر كذلك لم يتنع كون الطبيعة الواحدة  
 موجهة لهذه الحركة ولهذا السكون تحت شرطين مختلفين في عهد مختلفين  
 اما المستدبره فليست في غاية للتحرك المستقيم ولا نفس عدم لها بل امر  
 زايد يحتاج الى هذا الخ نظر ان حاصل هذا الفرق يرجع الحرف ووجه  
 وهو ان السكون غاية للتحرك المستقيم فلا يتنع كون الطبيعة الواحدة موجهة  
 لهذه الحركة ولهذا السكون من الحركة المستدبره فانما ليست غاية للحركة  
 المستقيمة فلا يجوز متنع كون الطبيعة الواحدة موجهة لها معا نظير الفرق  
 الا ان ذكرنا ان هذا الفرق ضئيل لان للتحرك المستقيم في الاجسام  
 الضعيفة فانتها السكون كاللحظة المستدبره واما الحركة المستقيمة في  
 الاجسام الثقيلة فانها ليست الحركة المستدبره ولا السكون معا انه لا فرق  
 بين الاثنين فاذا وعين انه لا يجوز ان يقال غاية للحركة المستقيمة للاحرام  
 العكسية في الحركة المستدبره فذلك عين النزاع وايضا يجب ان ظهر الفرق  
 الا انه لا يثبت ان الطبيعة الواحدة موجهة حصول الضدين في زمن مختلفين  
 تحت شرطين مختلفين مجلس اذا كان احدهما غاية للاخر فلم لا يوجد ايضا ان  
 موجهتها في صورة الحركة وان لم يكن احدهما غاية للاخر فثبت ان هذا الكلام  
 لا يكتفي في ابطال البتوال المذكور قال الشيخ فاذا استحال ان يكون في جسم

الحركة

كيفية

ان الموصوف بالادراك والتحريك هو هو من النفس وبيانا ان هذا هو الحق  
 الذي لا يبرهنه هذه المسئلة الثالثة قوله البر لا يتحرك شيئا من الكليات  
 الا ان حصلت المنة من العضو الاخر من من محل الكيفية الحرف فان لم  
 هذه المنة المتنع حصول هذا الادراك والذكر بدل على الاستقراء وضرب  
 من لغتها من الاستقراء فلما هو واما القياس فلان هذا الادراك الحرف لم  
 حصول هذه المنة لو كان ان يكون شعوره بها بالكيفية الفاعل بالحل العر  
 منه مثل شعوره بها بالقيمة الفاعل بالحل العر يكون بعيدا عنه ولو كان الامر  
 كذلك لعمد لا يترك شعوره بذلك الكيفية على ان المنة قرب منها او بعيد  
 فاذ لم يجد ذلك لم يلزم من الشعور بذلك الكيفية وجوب الفعاض منه  
 وحين لا يبق اقتضاع بالقوة الالاسه في دفع المضاد فكنا بينا انه لا فائدة  
 في تعلقها الا ذلك هو المسئلة الرابعة ظاهرة كلامه ما هذا  
 يدل على ان القوة الالاسه تدرك ثلثه انواع من الكيفيات وهي الحركات  
 والحروف والظواهر والبوتة والسر والعضو الملازمة والمشو منه  
 وهذا الكلام منها حيث العيش الاول ان الحركات لا شك انها  
 كيفية فوجب طريق المتكلمات وجميع القضايا فانها المتكلم المتكلم الحرف  
 بهذا الالاسه تدرك نفس الحرف هو اقرب الاجزا المتكلمه او اجتماع الاجزا  
 المتكلمه او كيفية فاعده على ذلك الا انه قد تبيينه ان مقال الفرق  
 عدم والعدم لا يكون محسوسات والحرواه محسوسه فالحراره وكيفية زائده  
 على ذلك المحسوس العيش الثاني ان خاصية البر خذير للنفس واطل له  
 والا كان الامر كذلك وحين ان يقال انه لا يرد ادراك هو وجوب نوع  
 لحد يمتلئ به كسود القدر بطلان كلال القوة المتكلمه فزج حاصل الامر  
 على ان البر يمتنع من الاحساس فكيف مقال البر لا يحسوسه بل مختل ان  
 مقال انه اذا حصل البر وضع الاحساس لعدم الاحساس لما حصل بعد حصول

وهو قسم المانع من كون هذا المقام باطلا لا يجوز ان يكون المقصود في الاطلاق المانع منه  
منها بحسب الاثر فهذا معقول فاما في مقابلها فيكون حاصله في المانع من حصوله  
حاصل كون حاصله هذا لا يتوقف على ان يكون اثارها او اثراتهما فان هذا هو الاثر  
عنه الله في مواضع من وجوب الله في قولنا في حق هذا المعبر يتوقف هذا على ثبوت  
من وجوب الاثر ان يتوقف الله في نفسه بغيره بالادوار كانت بعضها متعلقه  
بالباحيات والاشياء المتعلقه باليه لا بحسب استوائها في الاحكام فلم يلزم من كون  
الادوار كانت الحسيه موجبه لكون الادوار كانت العقليه موجبه لله في  
هذا ان الادوار كانت العقليه موجبه لله موقوفه على حصول الادوار بالبدن منه فبدان  
هذه الاثار بطول الشوط فلا يلزم لم حصل المشروط والا قرب عندك في بقوه هذا  
الباب ان مقال الاستقراء لعل ان الكلام في بديهياتنا واذ كان كذلك لزم ان يقال  
ان الشك كان عند الاكابر في ما يسمونه واكثر الاشياء هي التي في حدها وكان هو في  
ما يسمونه وادراك الجبر من حده هو بديهيه موجبه لله فلا كان ادراك المقصود  
المناطقه التي في حدها من غير الله فاما ما هو في الثاني فيكون ان كان في حدها  
بقا ما في هذه الطريقتين لكنه في الباب عنها هو ما يوجد في ذكرها في تلك  
الطريقتين **المسئله الثالثه** في ثبوت الصفات والوجوه في حال الشك  
وكذلك في ثبوت الحس في المنطقه الملاحظه كانه من قولنا في حدها لان مقدر كونه  
قطبا للما من قولنا اذا كانت تدرك العقده في المنطقه لا يتبين ان الشك في  
الحس في حدها في ثبوت الله قال في هذا الموضوع ان معاني هذه المقترحه تتبين  
لازم العقليم واتجه بقوله ان مقدر كونه قطبا للما من قولنا هذا وهذا مما  
يصادم ما هو في قولنا لا يمكن ان يكون له في ثبوت المطلوب اثباتا على مقدره وانما  
واما قوله واذ كانت تدرك العقده فان هذا الكلام غير ثابت في ثبوت حدها  
في حال الشك بل لا يوجب الا ان حصل المقصود في ثبوت العقده في ثبوت  
الاحس في المنطقه فاذا حصل ثبوتها وحصل المقصود لثبوتها فثبت حصول

ثبوتها ان كان من حصول المقصود ان الكلام في حصول المقصود واليدل عليه الاستقراء  
الذي هو من هذا القبيل يمكن ان يقال لا يتوقف هذا الموضوع على ثبوت ان يكون شاكرا في  
النفس لما يتعين له في هذا المقدمه وما يظلم بغيره فانه انما الذي يتوقف على ان النفس الواجبه  
بالعقده بالاطلاق في المقدمه حصول هذه النفس بعد العقده واما ان النفس في حدها  
في ثبوتها العقده لا تتوقف على ثبوتها في ثبوتها العقده في ثبوتها العقده بل لا يمكن  
حصول الثبوت في ثبوتها العقده بل لا يمكن حصول الثبوت في ثبوتها العقده بل لا يمكن  
منه في ثبوتها العقده بل لا يمكن حصول الثبوت في ثبوتها العقده بل لا يمكن  
لها ان يتم في ثبوتها العقده بل لا يمكن حصول الثبوت في ثبوتها العقده بل لا يمكن  
بالمعنى هذا الثبوت في ثبوتها العقده بل لا يمكن حصول الثبوت في ثبوتها العقده بل لا يمكن  
الهدى ان تشدد لثبوت الواحد وظهور المقدمه اشتدادا في حال العقده الا ان ذلك  
او ان عقده في ثبوتها العقده بل لا يمكن حصول الثبوت في ثبوتها العقده بل لا يمكن  
ومما ان كان في ثبوتها عقده من ثبوتها عقده في ثبوتها عقده بل لا يمكن حصول الثبوت في ثبوتها العقده  
فلا يمكن حصول الثبوت في ثبوتها العقده بل لا يمكن حصول الثبوت في ثبوتها العقده بل لا يمكن  
المقصود الا ان كان في ثبوتها عقده من ثبوتها عقده بل لا يمكن حصول الثبوت في ثبوتها العقده  
المسئله الثالثه في ثبوتها عقده من ثبوتها عقده في ثبوتها عقده بل لا يمكن حصول الثبوت في ثبوتها العقده  
بالمعنى هذا الثبوت في ثبوتها العقده بل لا يمكن حصول الثبوت في ثبوتها العقده بل لا يمكن  
الهدى ان تشدد لثبوت الواحد وظهور المقدمه اشتدادا في حال العقده الا ان ذلك  
او ان عقده في ثبوتها العقده بل لا يمكن حصول الثبوت في ثبوتها العقده بل لا يمكن  
ومما ان كان في ثبوتها عقده من ثبوتها عقده في ثبوتها عقده بل لا يمكن حصول الثبوت في ثبوتها العقده  
فلا يمكن حصول الثبوت في ثبوتها العقده بل لا يمكن حصول الثبوت في ثبوتها العقده بل لا يمكن